

move trade union action in the current situation, beside the democratization of the union , the development of relations and cooperation between regional and local trade unions are also the tasks that today's union seeks to confront globalization and new forms of the global economy.

Keywords: trade union right, freedom of association, union, economic establishment.

الحقوق النقابية

(نماذج لنقابات عالمية)

د.بن حمزة حورية - جامعة الطارف -

houriabenzamza@yahoo.fr

مقدمة:

يمثل الحق النقابي أحد أهم الحقوق الانسانية حيث تعود الى أقدم الحقوق المدنية والسياسية التي جسدها نضالات الطبقة العمالية في اوروبا في نهاية القرن الثامن عشر وخاصة بعد الثورة الفرنسية سنة 1798 ، وتعيش الحركة العمالية والنقابية الآن تطورات مغايرة في آليات نضالها، وتؤكد في مساعيها على حماية العمال في مختلف بدول العالم عبر وسائل الاتصال الحديثة، ومن خلال انتشار الواسع للمعلومات عبر الندوات واللقاءات فيما بين العمال وممثلهم ، فالحق النقابي وما تضمنته مختلف القوانين والمراسيم العالمية جاءت لتدافع عن حقوق العامل وللتصدي لأشكال الاستغلال الذي تطبقه الشركات الاجنبية المختلفة في مجال الاجور والتوظيف والأمن داخل محيط العمل؟ فما هو واقع الحقوق النقابية وما مدى تطبيقها في واقع المؤسسة الاقتصادية ؟

أولاً) الحق النقابي من وجهة نظر المنظمات الأممية: تتحدد الممارسات النقابية في القانون الدولي للعمل، من خلال مجموعة من النصوص التشريعية العالمية التي تمثل المصدر الرئيسي للممارسة النقابية، ومع التحولات الاقتصادية الراهنة للعالم، فإن شروط العمل تتغير باستمرار والتي من شأنها أن تؤثر على علاقات العمل وعلى الحق النقابي، لذا سنحاول في جزئنا الموالي عرض أهم المنظمات العالمية المتعلقة بقوانين الشغل وموقفها من العمل النقابي:

الملخص:

يمثل محتوى هذا المقال قراءة لأهم الجوانب التشريعية والتنظيمية التي تبرز حق النقابي، ومدى تطبيقه في محيط العمل خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة بانتشار الشركات العالمية، والتطرق الى بعض التجارب العالمية للمنظمات النقابية في العديد من الدول، واستخلاص أهدافها وخصائصها وانعكاساتها على الواقع العمالي.

فإن تطوير الثقافة النقابية وتوسيع قاعدتها وعضويتها وتطوير آليات الممارسة النقابية من المسائل الجوهرية التي تحرك العمل النقابي في الوضع الراهن، إلى جانب ديمقراطية النقابة وتطوير العلاقات والتعاون فيما بين النقابات الإقليمية والمحلية هي أيضا من المهام التي تسعى إليها نقابة اليوم لمواجهة العولمة والأشكال الجديدة للاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: الحق النقابي، الحرية النقابية، النقابة، المؤسسة الاقتصادية.

Abstract

The content of this article is a reading of the most important legislative and organizational aspects that highlight the right of trade unionists and their applicability in the work environment, especially under the light of the current economic transformations by the spread of international companies, addressing some of the international experiences of trade union organizations in many states and drawing their objectives and characteristics in the labor facts context.

The development of trade union culture, also the expansion of its membership base and the development of trade union mechanisms are fundamental issues that

1- من وجهة نظر منظمة الشغل العالمية :

تقوم النقابة بالتعبير عن مطالب الطبقة العمالية في إصلاح وضعها وقصد التغيير من ظروف العمل القائمة، ومشاركتها في التسيير، كما أنها تشكل قوة ضاغطة على صاحب العمل، لصالح العمال والأجراء، وكل الذين يسعون للدفاع عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على أشكال التهميش والاستغلال الرأسمالي. ومع تطور وظيفة النقابة وتنوع مهامها من المهام الاجتماعية والاقتصادية وأيضا السياسية، أصبحت تعرف بتلك المنظمة العمالية الرسمية التي لها هيكلها التنظيمي، ويكون المنخرطين فيها من العمال في مهن مختلفة، ولا يستثني العمل النقابي الطبقة الشغيلة فحسب وإنما هناك نقابات تخص الإطارات وأرباب العمل، وكل من له وظيفة ومصالح مهنية واجتماعية يسعى إلى حمايتها عبر انخراطه في نقابة مهنية.

وبتعدد وتطور نظام العمل وقوانينه، وبتأزم علاقات العمل الصناعية، خلال مراحل النمو الاقتصادي والتكنولوجي، أصبح الدخول في التفاوض بين الطرفين العمالي وأرباب العمل ضرورة وحتمية لفض الصراع داخل محيط العمل. وبالتالي أصبحت النقابة ضرورة فهي عبارة عن جهاز تنظيمي يضم جماعات تمثيلية عمالية، تعبر عن مطالبها وتدافع عن مصالحها، من نقابات عمال الأراضي، التجار، الموظفين، الأطباء..

ومن وجهة نظر المنظمة العالمية للشغل باعتبارها أعلى هيئة تنظيمية عالمية تختص بعالم التشغيل وبالعمال، فإنها تعترف بأن المنافسة العالمية تجعل الأعراف والحكومات تعمد إلى التخفيض في تكلفة اليد العاملة، وترى هذه المنظمة أن العولمة هي "ظاهرة يجب أن تخضع للرقابة وأن يتم التحكم فيها من

طرف الحكومات الوطنية حتى يقع ضمان التوزيع المتكافئ للفوائد الاقتصادية المتأنية من طرف المبادلات والاستثمارات ويجب أن تتم مساعدة تلك المكونات على إيجاد توازن بين الجودة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية"⁽¹⁾. ويقصد بذلك أن التوسع في النشاط الاقتصادي العالمي بشكل حر، يجب أن تقابله شروط لحماية مصالح الموظفين والإجراء، فهذا الأمر حسب نظر منظمة الشغل لا يشكل عائقا أمام تحرير الاقتصاد بل يعمل على تفادي بعض الممارسات السلبية في سوق العمل كعمليات التسريح العمالي.

فأول منظمة عمالية دولية تمثلت في تجمع لمنظمات واتحادات من العمال الأوروبيين خاصة من إنجلترا وفرنسا وألمانيا، وجاء ذلك نتيجة لجلب إنجلترا عمالة أجنبية اثناء الإضرابات التي عمت صناعة التعدين سنة 1850، ولقد أوجد هذا الإجراء لدى نقابات العمال البريطانيين شعورا بالحاجة إلى تكوين منظمة دولية لحماية العمال، فعقد أول اجتماع في لندن سنة 1864 وحضره ممثلون عن إيطاليا، فرنسا، بولونيا، ألمانيا وسويسرا. أما المنظمة العمالية الدولية الثانية، فكانت بين سنة 1868 إلى 1914 حيث شهدت أوروبا الغربية في سنوات 1880 إلى 1890 إضرابات بسبب سلبات التصنيع والبطالة التي أخذت تنتشر على أوسع نطاق، فأقرت الفئات العمالية بضرورة تعاون دولي لحماية العمال، وتشكلت المنظمة الدولية الثانية في باريس 1889، وكان هذا التاريخ الإقرار على تقصير ساعات العمل إلى 8 ساعات وإقرار الأول من مايو 1890 عيدا للعمال.

وأخيرا تشكلت المنظمة الدولية الثالثة بين 1914 إلى 1929 بعقد مؤتمر في موسكو سنة 1919

بمشاركة العمال عن طريق زيادة أجورهم ورفع مستوى معيشة العمال، وضمان تكافؤ الفرص أمام الجميع" وهذه المنظمة هي من أهم المنظمات الدولية التي تعالج قضايا العمال وتحمي شروط العمل، ويوجد مقرها في جنيف منذ 1945. وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت منظمة العمل العالمية لها صلاحيات جديدة تتمثل في التكامل بين السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية، لكنها كانت تعمل على عقد الاجتماعات لتحليل الواقع الاقتصادي العالمي دون أن تضع سياسات اقتصادية واضحة، لأن الواقع العمالي آنذاك كان يعرف انتعاشا في مستوى المعيشة للعمال خاصة بين سنوات الأربعينات ومنتصف السبعينات من القرن الماضي، وذلك لأسباب سياسية تخص انتشار للنظام الاشتراكي. لكن الوضع الراهن يختلف عن سابقه، حيث ترى منظمة الشغل العالمية أن للنقابات في اقتصاد الليبرالي الجديد - في عهد العولمة - دور هام يخص تثبيت قاعدتها وقوتها، لتفادي تراجع منخرطها وتأثيرها على العلاقات المهنية.

كما يبين ذلك الجدول أدناه نسبة تراجع الانتساب النقابي في أوروبا⁽²⁾

تطور نسبة الانتساب (الانخراط) النقابي الى مجموع العمال في أوروبا

ويلاحظ في الاحصاءات الخاصة بنسب الانخراط في النقابات تضاداً هاماً على المستوى العالمي، فالجدول التالي يبين تطور نسب الانتساب (أي الانخراط العمالي) للنقابات في العالم:

2001	1998	1995	1993	1988	1983
%06	%08	%10	%12	%13	%19

حضره وفود 37 دولة من بينهم الزعماء الشيوعيين في أمريكا، وكان عقد مؤتمر المنظمة الثالثة سنة 1920 ليقوم بإنشاء الأقسام والفروع الشيوعية في كل أنحاء العالم، كما تم عقد مؤتمر " للكومنترن" في سنة 1921 (هي مجلس النواب في ظل الحكم الشيوعي اللينيني بعد ثورة 1917) واضطر "لينين" إلى تكوين خلايا نقابية في أغلب دول العالم إلا أن اتجاه آخر يضم الاشتراكيين في أوروبا رفض التعاون معه فانبثق عن اتحادهم في سنة 1922 ما يسمى " بالأنترناسيونال العمالي الاشتراكي" الذي كان أقرب إلى المنظمة الثانية. وعن الاتحاد الدولي لنقابات العمال، فقد ظهر أمام قوة ونشاط المنظمات الدولية الموالية للشيوعية كان إنشاء نقابات العمال النظامية، فعقد

الدول	1970	1980	1990
فرنسا	22.3	17.5	9.8
ألمانيا	33	35.6	32.9
إيطاليا	38.86	49.3	36.3
السويد	67.7	82	79.7
بريطانيا	44.8	39.1	50.4
ال.م.أ	15.6	22.3	23.2

مؤتمر في باريس سنة 1889 ليشمل دول أوروبا الغربية، وأسس بعده الاتحاد الدولي للنقابات عام 1913 في سان فرانسيسكو.

أما عن منظمة العمل الدولية OIT فهي فرع من معاهدة الصلح التي عقدت بعد الحرب العالمية الأولى 1919 في باريس، ولقد تم "تعديل مبادئ وأهداف منظمة العمل الدولية في دورتها السادسة والعشرين بموجب اعلان فيلادلفيا سنة 1944 تضمن وجوب تشغيل الأيدي العاملة والسعي لتحقيق التشغيل... وتحسين علاقات العمل الفردية

- نقابيون تعرضوا للعنف : 957 في أمريكا، 76 في أوروبا، 3 في الشرق الأوسط، 459 في أفريقيا و 1436 في آسيا وأستراليا.

- نقابيون مسجونون: آسيا وأستراليا نحو 5863 نقابي، أفريقيا 365، في أوروبا 74، في الشرق الأوسط 2 وفي أمريكا 1741 عاملاً.

- نقابيون تعرضوا للاغتيال: 186 في أمريكا، 2 في أوروبا، 7 في أفريقيا وفي آسيا وأستراليا 15 نقابياً.

فالوضع الخطير هذا الذي آلت إليه النقابة في مختلف أنحاء العالم تستدعي سياسات العمل والتفاوض الأكثر سلمية كمواجهة كل التأثيرات الناتجة عن العولمة والتخفيف منها.

2- من وجهة نظر التقارير الأمامية للنقابات:

إذا كان صندوق النقد الدولي أحد أجنحة النظام العولمي والذي تعرفه " بذلك التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله"⁽⁴⁾.

فإن هذا الهدف لن يتحقق حسب مصالح الرأسمالية الجديدة إلا من خلال الضغط على الحكومات لضبط شروط تحقيق المنفعة بالتسريح العمالي وبزيادة الضرائب على السكان وبمنع أي تنظيم عمالي يقف ضد هذه المصالح المادية والاقتصادية وأمسى الحق النقابي مهدد، فالحياة النقابية تمر بمرحلة ضعف عام بالرغم من أن حرية الانتساب إلى النقابة هو اختياري والتفاوض الجماعي حق ملتزم به وحتى الحق في الإضراب مسموح به في كل الاتفاقيات وعقود العمل وقوانينه.

بالرغم من الاتفاقيات الدولية فإن الممارسة

النقابية لا تزال محفوفة بالمخاطر في العديد من

النسبة من مجموع العمال المنتسبين للنقابات في العالم (1985-2001)

كان لقمة كوبنهاجن سنة 1995 مجال لمناقشة آليات الشغل والتوظيف وكذلك في كيفية تحسين ظروف العمل وضمان حقوق العمال وتوفير المزيد من الخدمات حسب منظمة (OIT) التي تؤكد على أن تنمية برامج الإصلاحات الهيكلية لا يكون إلا بإشراك ممثلي النقابات الوطنية، فالحركة العمالية والنقابية تمثل القوة الفعلية الوحيدة المعارضة وهو ما يجعل الحكومات تجتنب إشراكها في تلك المفاوضات.

بالنسبة للنقابات فإن مسألة الشغل ومقاييسه يعتبر أمر هام جداً لأنه الوسيلة للتحكم في ظاهرة العولمة وعليها أن تضع إجراءات وشروط أساسية للعمل وحماية المناصب والتوظيف العمالي، فهناك 180 اتفاقية Conventions عالمية حول العمل تتعلق بإلغاء العمل الإجباري، عمل الأطفال، عدم المساواة بين الرجل والمرأة في المكافآت لنفس العمل، حرية العمل النقابي والحق في المفاوضات المشتركة (تضمنته اتفاقيات العمل رقم 87 و98) إلا أن تطبيق هذه الشروط التي تمثل الحقوق الأساسية للعمال غير مضمون فمنظمة العمل الدولية (OIT) استطاعت أن تسن قوانين وسياسات لحماية عالم الشغل إلا أنها لا تملك آليات الرقابة خاصة وأن (OIT) لم تنجح في تفادي ما يتعرض له آلاف النقابيين من مضايقات وسجن وحتى قتل.

وتؤكد الإحصائيات⁽³⁾ على هذه الحالة في

النسب التالية لسنة 2002:

النقابي مقترن بمسألة التهديد بنقل مواقع الإنتاج فأى وسيلة تستخدم من قبل العمال والنقابين كالإضراب للضغط على المستخدم وعلى رب العمل يكون تهديد بنقل مواقع العمل للضغط على حرية التجمع وعلى حق التفاوض وهو الشائع استخدامه في عهد العولمة إلا أن هذه الإجراءات القمعية لا تنف وجود تحدي ومواجهة للمنظمات النقابية بالمطالبة بحقوق اجتماعية وحرية نقابية ومنع تشغيل الصغار. فإن النظام الليبرالي المستجد يستخدم مختلف العمليات الرأسمالية المتطورة لتحقيق وفرض سيطرته المادية ونفوذه السياسي ودمجه بين الرأس المال الصناعي والرأس مال المصرفي في مختلف الدول لتدعيم قواعد الاحتكار العام للتجارة العالمية وعائدها كما أن إخضاع و " التهام " الرأس المال الوطنية وإخضاع اقتصاديات البلدان الأقل تطورا في المجال الصناعي يمكن أن يتم باستخدام وسائل سلمية وغير سلمية أي عسكرية ونهب ثرواتها الطبيعية وبالتالي الانحطاط الاجتماعي والموت الجماعي للشغيلة الفقيرة"⁽⁷⁾

لقد قدمت دراسات اجتماعية موضوع الانحرافات في ميدان السياسي والاقتصادي وعلاقة شركات احتكارية عالمية التي تسعى لقمع الحركات العمالية من خلال اغتيال نقابين، الأمر الذي وصف بالبعد العالمي لأشكال الانحرافات الناتجة عن العولمة. ومن خلال الشكل أدناه تتبين الصلة بين صور الانحراف الملموس في المجتمعات الحديثة⁽⁸⁾ وتطبيق نظام العولمة:

شكل يبين علاقة الانحراف الاقتصادي والسياسي في ظل العولمة بالقمع النقابي:

انحراف سياسي

انحراف

الدول وتواجه صعوبات عدة ويمكن التأكد من حجم هذه المخاطر من خلال التطلع إلى " التقارير السنوية للاتحاد الدولي للنقابات الحرة، ففي عام 2000 سجل هذا الاتحاد خروقات للحقوق النقابية الأساسية في 113 بلدا ولاحظ في عام 2001 تزايدا ملحوظا في الخروقات الخطيرة، ففي عام 2000 تم اغتيال أو خطف أو انتحار بعد تهديد حوالي 210 من النقابين كما تعرض 2931 للضرب والتعذيب بينما صرف 19539 من أعمالهم كما تم التصدي لـ 362 إضرابا"⁽⁵⁾

إن هذا الوضع الذي آلت إليها الحقوق النقابية بفعل العولمة والأمر الذي زاد من تفاقم هذه الحقوق وتدني الوضع الاجتماعي للعمال هو البعد المتزايد بين أمكنة الإنتاج ومواقع اتخاذ القرارات الإستراتيجية كذلك إن تطبيق نظام العولمة يختلف من بلد لآخر ويختلف من البلدان القوية المصنعة عن الدول النامية فهي تخضع لضغوطات صندوق النقد الدولي F.M.I وتعلم حكوماتها بتطبيق سياسة التخلي عن المطالب الاجتماعية كشرط لتسديد ديونها كما أن الشركات الاحتكارية في هذه الدول تشهد استخدام غير شرعية من خلال " إغراءات" الأجور المتدنية وظروف العمل السيئة " فجميع أشكال التمييز هذه تأخذ طابع التفرقة الجنسية إذ أن التلزم الثانوي والعمالة المؤقتة أو الموسمية والوظائف بدوام غير كامل والوظائف غير المصرح عنها تقع قسوتها على كاهل النساء، ففي بعض الصناعات التصديرية تتمركز النساء في أسفل الهرم حيث يضعف ضمان العمل وهنا غالبا يعملن من دون تنظيم نقابي."⁽⁶⁾

وهذا تكون الشركات المتعددة الجنسيات بعيدة عن سلطة الحكومات ومتحررة من القيود التي تضعها التشريعات الوطنية وعقود العمل. الحق

الشرائية ويزيد استغلال الطبقة العمالية، ولتوضيح هذه المخاطر ومدى مواجهتها في تجارب بعض من الدول وخاصة بعض المنظمات النقابية في الدول الرأسمالية، وهنا نعود إلى إحصاءات تقدمها التقارير الأممية لمنظمة الشغل العالمية وبعض البحوث الميدانية التي تبين القمع المستخدم ضد النقابات وتؤكد أيضا بعض التجارب العالمية في مسألة تضاول في دور النقابية⁽¹⁰⁾ وخاصة دورها الاحتجاجي في العديد من القطاعات بحيث طور المديرون ورؤساء العمل وأصحابه خطط وإستراتيجية العمل، حتى يستطيعون من خلالها تفادي تأسيس أي تنظيم نقابي أو احتجاجي، فتتم عملية توزيع العمال في وحدات متباعدة جغرافيا، وتكون منفصلة أحيانا إقليميا وسياسيا عن بعضها وعن المقر الأساسي للشركة الأم، وكذلك من حيث مسألة التسيير والتنظيم وهذه حسب تعبير المحللين⁽¹¹⁾ تعمل على انهيار القاعدة العمالية والنقابية.

إن دخول عالم اليوم إلى نموذج الرأسمالية في عهدها الجديد الذي يعرف تراكما ماليا ضخما ، وهيمنة للشركات الاحتكارية لمختلف اقتصاديات العالم فإن " معظم ثروات العالم تتجمع في دول الشمال وأمريكا وهنا تبرز سمة أساسية في المعادلة حيث أكثرية ساحقة ليس لديها إلا القليل للحياة، وأقلية محدودة جدا تملك الكثير من اجل الحياة وهكذا مقابل عولمة الأغنياء هناك عولمة الفقراء الآخذة بالمواجهة والمعارضة"⁽¹²⁾.

من هنا تكون المواجهة والمعارضة في فكرة مطلبية بسيطة تنطلق من قاعدة عمالية التي تمسها هذه الصفات : صفة الفقر، البطالة والتهميش، فالدول النامية قد تضررت كثيرا من هيمنة الشركات الاحتكارية بعد فتح حدودها لاقتصاد السوق

اقتصادي

الفساد واستثمار	الفساد
رأس المال	استئجار
استئجار	شخصيات من
شخصيات من	الجريمة المنظمة
الجريمة المنظمة	لأداء خدمات بما
لأداء الخدمات	في ذلك الاغتيال
تشمل قمع نقابات	والتعامل مع
العمال والخرق	المخدرات وجمع
العمدي للممتلكات	المثقفين...
وإغراق النفايات	
السامة غير	
الشرعية	

اتحادات الجريمة المنظمة (وانحراف الطبقات الدنيا...)

ثانيا) و اقع العمل النقابي في ظل العولمة:

يرى البورجوازيون أن العولمة هي عبارة عن تكامل الاقتصاديات الوطنية واندماجها في السوق العالمية وأنها تعبر عن تقدم وازدهار وأنها من إنجازات النظام الرأسمالي، وهذا الرأي مبني على مفهوم التقدم الذي أساسه قانون المنافسة ويخضع المنتجين للعمل بهدف تطوير عملية الإنتاج الرأسمالي، فيؤدي إلى " التهام " بمعنى إخضاع بعض الرأسماليين للبعض الآخر، الأمر الذي يخلق صراعا في المنافسة ويزيد من عمليات الاستغلال لعدد كبير من العمال، فمخاطر العولمة تجري على المستوى الاقتصادي، فهي " مرتبطة بعالم القدرة على التنافس وآليات العرض والطلب."⁽⁹⁾ ومنه تنعكس المخاطر على المستوى الاجتماعي فتتدهور القدرة

الاستغلال للامحود للشركات العملاقة حيث يلاحظ في نهاية القرن الماضي⁽¹⁴⁾ أن ارتفاعا ملموسا في قيمة الناتج العالمي مقابل انتشار الفقر والحاجة وانخفاض مستوى المعيشة للفئات الدنيا من الطبقة الكادحة في المجتمع وتدهورا في القدرة الشرائية للعمال في حين النمو الاقتصادي قد وصل في هذه المرحلة إلى زيادة بلغت أحيانا 100%. وأمام هذه الوضعية فقد تراجع بل ضعف الدور النقابي في فرض مطالب الطبقات الكادحة في هذه الدول (الهند، المكسيك، افريقيا الوسطى...) على الطبقة الحاكمة خاصة في القطاع الخاص الذي بفعل قانون العمل يزيد من صلاحيات أصحاب العمل ويقيد حقوق العمال، وبهذا كان ضعف العمل النقابي بسبب التخوف من إضاعة منصب العمل، وكان الانخراط النقابي ضئيلا، بحيث أصبح اللجوء إلى الإضراب على مستوى الوحدات وكثيرا ما يشكل نزاعات عمالية قاعدية، والمنظمة النقابية⁽¹⁵⁾ لا تمتلك سلطة القرارات الإدارية فيما يتعلق بإستراتيجية الشركة أو بتغيير الملكية مما أضعفها.

ثالثا) الحق النقابي من خلال بعض من التجارب العالمية:

أصبح اقتصاد السوق هو النموذج المرجعي المعترف به عالميا، وهو ما يؤكد ضرورة دعم منظمة العمل الدولية ومختلف النقابات والاتحادات العمالية وغيرها... لتطوير أنظمتها قصد تحقيق العدالة الاجتماعية والحماية العمالية في ظل هذه التحولات الاقتصادية والسياسية للعالم.

لقد حملت " العولمة " إلى عالم العمل وإلى المحيط الاجتماعي للعامل مجموعة من التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من بينها تدفق الاستثمارات الأجنبية، تداخل الأسواق المالية، زيادة

والخصخصة والاستثمار الاجنبي، ففي الآن غارقة في الديون مع عجزها عن الإنتاج والمنافسة. وبالتالي هذا الوضع لا محال ينعكس على وضعية الطبقة العمالية التي هي مرتبطة بالمشروع الاقتصادي وبالبرامج المحلية في الإصلاح والتغيير الاقتصادي العالمي، فتمسها آليات التسريح العمالي وبإلغاء امتيازاتها المادية والاجتماعية.

وكانت مواجهة لأغلب الدول النامية ومنها أيضا الدول المتقدمة إزاء سياسات التقشف هذه المعلنة، وهذا التقليل الخاص بالإتفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية للعمال، فكانت اشكال مواجهة ظهور حركات مناهضة للعولمة منها حركة سياتل 1999 وهي أول ملتقى نضالي للحركات العالمية وجملة " يوبيل 2000 " التي تضمنت حملة من اجل إلغاء ديون العالم الثالث... الخ

وفي مؤتمر للاتحاد الدولي للنقابات الحرة Hcfut سنة 2000⁽¹³⁾، قال " بيل جوردان " السكرتير العام للاتحاد أن وضعية العمل صعبة، وظروف المطلوبة العمالية أضحت أصعب، بحيث أن كميات هائلة من الثروة أخذت تتركز في أيدي أناس غير خاضعين للمساءلة ويديرون الشركات العملاقة متعددة القوميات، كما يقول رئيس مؤتمر نقابات جنوب أفريقيا -في نفس المؤتمر السابق- مخاطبا النقابيين لمختلف الدول: ان العولمة تزيد من سوء التوزيع غير المتكافئ للقوة بين الأغنياء والفقراء وبين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ومحاربة العولمة مسألة معقدة لها أطراف متعددة لجنسيات مختلفة والعمل على مواجهة هذا النظام الجديد صعب ومعقد.

وفي هذا المجال تشير الإحصائيات الى تفشي ظاهرة البطالة والفقر في الدول النامية بسبب

- في فرنسا: المؤسسات الصناعية الفرنسية تعيش يوميا على واقع الإضرابات العمالية في مختلف النشاطات الانتاجية، منها لأسباب الإغلاق للمؤسسات العاجزة عن الإنتاج وبسبب المنافسة ولتسريح العديد من العمال، فلقد خفضت خلال "خمس سنوات (1995-90) عدد العمال على نحو دؤوب وما يثير الفزع ليس هو معدل البطالة الذي زاد عن 12% فقط، فإلى جانب هذا هناك ما يقارب من 45% من مجموع العاملين يتعين عليهم التعايش مع عقود عمل مؤقتة أو بعقود عمل لا تحمهم من التسريح المفاجئ و 70% من كل فرص العمل الجديدة كانت في 1994 مؤقتة لا غير في الوقت ذاته تخسر النقابات العمالية أعضاؤها وتأثيرها ومنظورها باستمرار." (17)

وعلى هذا فإن النقابات تقود تحديات كبرى، منها مشكلة متعلقة بالدعم المادي وبطبيعة النشاط الاقتصادي ونوع المنافسة التجارية العالمية التي تحدد استراتيجية المنظمة النقابية، " فإن قوة الاتحادات العمالية تختلف حسب القدرة المادية للتنظيم وحجم الدعم الحكومي الذي تحصل عليه هذه الاتحادات" (18)

وكخلاصة لهذه الدولة، نستنتج ان دور النقابة وقدرتها التفاوضية يختلف باختلاف المؤسسات الصناعية، فهي تزداد في الصناعات سريعة النمو حيث تفسر آلية التفاعل للعمل النقابي وللمحيط الذي يعمل فيه، فتؤدي الممارسة النقابية في هذه المؤسسات فعالة ومستوى الانخراط النقابي يزداد، وتكون نتائجه على خدمة العمال، كتحسين أجورهم وتقديم المكافآت والعلاوات ونحكم على هذا بأن هناك فرضية أساسية وهي أن تطور العمل

نصيب الشركات المتعددة الجنسيات في الامتيازات المادية، وأمام كل ذلك كان تقييد الحركة النقابية، وفقا لمسألة مؤداها أن الاستثمارات الأجنبية لا تتوجه إلا للبلاد ذات المستويات المنخفضة من التكاليف وذات الحركة النقابية الضعيفة.

وإذا كانت السلطة يجبرها وضعها الاقتصادي أن تطبق الإجراءات اللازمة لتنمية اقتصادها حتى لو كان على حساب الجانب الاجتماعي (من قدرة شرائية، وتكاليف باهضة في المعيشة، وتعطل الاجور...) إلا أن النقابات بدورها تتحمل قدرا كبيرا من المسؤولية في ذلك، وهذا بسبب الانشقاق والتصدع الحاصل بين الأعضاء النقابيين، خاصة بين من يؤيد ويعارض الاقتصاد المعولم، حيث انقسمت الهياكل النقابية في عدة دول في العالم، إلى تشكيلات نقابية بخلفية إيديولوجية متعددة، تعكس تعارضا كبيرا للمصالح فيما بين النقابات والعمال. وهنا نستند الى تحليل خص واقع العمل النقابي في اوروبا حيث جاء: " يكمن أكبر تقصير ارتكبه قادة أوروبا النقابيون في إهمالهم تأسيس تنظيم نقابي صلب ومؤثر تنطوي تحت لوائه جميع نقابات الاتحاد الأوروبي، أن هذا هو السبب لعدم وجود مجالس عمالية أوروبية قادرة على التحرك، ولهذا السبب أيضا صار بالإمكان تعزيز بعض العاملين في المصانع بالعاملين الآخرين في البلدان المختلفة." (16)

ولعل التحاليل المقارنة للنشاط النقابي وطبيعة الحركة العمالية تكون أكثر وضوح، من خلال بعض التجارب من الدول الغربية في ميدان الحق النقابي، التي تبين لنا علاقة المنظمة النقابية بحقيقة المطالب العمالية، ومن التجارب التي نستند إليها التصنيف التالي:

1- واقع النقابات في الدول المتقدمة:

- في بريطانيا: نعود في الحديث عن الممارسة النقابية إلى عهد تولي زمام الحكم حزب المحافظين في ماي 1979⁽²⁰⁾ و الذي كان يقوده "جيمس برايور Prior فكلف بكبح سلطة النقابات العمالية حسب المنتخبين المحافظين وإخضاعها لحكم القانون، فكانت إضرابات العمال تشل صناعة الصلب وهو أول إضراب من نوعه كانت له آثار واسعة وعرض أمره على المحاكم وتوالت الإضرابات إلى أن عمت القطاعين العام والخاص بداية من 24 جانفي 1980 ، فهنا أصدرت الحكومة آنذاك قانونا خاصا عرف بقانون العمل الجديد، تضمن مسؤولية الإضراب وحددت مواده طبيعة العقوبات على ذلك.

ولقد تجسد الواقع النقابي هذا، من خلال حدة التنافسية التي عاشتها للعديد من النقابات فكل نقابة ترغب في أن تحافظ على عضوية المنتسبين إليها، وتعمل على زيادة أعضائها وهي تعارض النقابات المنافسة لها، حيث جاءت أثرها اتفاقية على شكل لائحة مبادئ " برلنجترون " Bridlughton هدفها التخفيف من حدة النزاع بين النقابات.

- في ألمانيا الاتحادية: لقد نجحت الحكومة الألمانية⁽²¹⁾ في تحقيق ذروة استقطاب للاستثمارات عن طريق المنح النقدية السخية في المبادلات التجارية العالمية، ورغم أن ألمانيا هي البلد الغني نسبيا والذي يعرف الرفاه موزعا بين سكانه، إلا أن النقابات لم تسلم من وجود تدمر لوضعية العمال، ففي عهد المستشار " هاموت كول " وأيام الحملة الانتخابية في ماي 1991 بمدينة سكوبو Schhopan وبمصانع Buna لاحظ إحباطا لدى السكان حيث كان البعض يصرخ " فكروا في عائلتنا " وطالبت رئيسة النقابة العمالية لهذه المصانع، بحماية 8 آلاف فرصة عمل متبقية من 18 ألف.

النقابي يكون في كنف اقتصادي مزدهر (وليس العكس) - في الولايات المتحدة الأمريكية: لقد انخفضت قوة العمالة الأمريكية وأيضا انخفضت الفئة من الحاملين لبطاقة النقابات العمالية ، أي المنخرطين فيها- كما وضعنا سابقا في الجدول - يعود إلى تراجع الوعي الطبقي فهذا معيار أساسي للمحللين الاجتماعيين. وتعود عوامل ذلك إلى التخلي عن التفكير بالصراع والتعارض مع مصالح أرباب العمل، والى ظهور مطالب وحركات جديدة تتعايش والتنظيم الجديد كنقابة الشراكة، التسيير الجماعي، إعادة التأهيل، التكوين العمالي لرفع المردودية، شرط لحماية المكتسبات العمالية في العمل .

كذلك أثبتت الإحصائيات في الـ يوم.أ عن إحدى الشركات العملاقة شركة Caterpillar تحت إدارة " Donald Fites " الذي إثر خسارتها التجأ إلى التخلي عن بعض الأجزاء وتفضيل عمال آخرين كيد عاملة رخيصة الاجر من اليابان والمكسيك وكانت نقابة UAW (United Auto Workers) تمثل نحو 60 ألف عاملا منهم 4/1 منتسبين إلى هذه النقابة، إلا أن الرأسمالي Fites أعلن عن تشغيل عاملين جدد بأدنى أجر من الأجر المتفق عليه مع النقابة، وعندما اللجء الى الإضراب كان إعلانه عن تعويض العمال المضربين ، فإن قانون العمل الأمريكي يمنع تسريح المضربين، إلا أنه يسمح بالاستعانة بعمال ممتنعين عن الإضراب لمواصلة الإنتاج⁽¹⁹⁾.

ومن خلال هذه السياسات المجحفة ضد المضربين كان على النقابات إعادة النظر في هياكلها وفي أسلوب عملها وخلق سياسة جديدة، لمواجهة التحديات الجديدة ولإستعادة ثقة الطبقة العاملة في العمل النقابي.

- التجربة البرازيلية : تبني البرازيل سياسة الخصخصة للعديد من المؤسسات الاقتصادية، فكان التسريح الكبير للعمال، والتمهيش الكلي للطبقة العمالية باستغلالها وذلك من خلال تقليص أجورها، وزيادة ساعات العمل وحتى باستخدام قوى عاملة من النساء والأطفال بأقل تكلفة في العديد من القطاعات الإنتاجية (الفلاحية والصناعية) لصالح الشركات المتعددة الجنسيات " وقد برهن بالفعل الإصلاح الاقتصادي عن نتائج كارثية داخل العالم الثالث، وظهرت عواقبه الاجتماعية في أمريكا اللاتينية بعد انهيار اقتصادي بداية في المكسيك والبرازيل خلال الثمانينات والتسعينات ثم الأرجنتين سنة 2000⁽²³⁾ وأمام هذه التجاوزات التي مست القوى العاملة وحتى التوازن البيئي للدول، كانت الاحتجاجات منظمة من طرف النقابات ومنظمات المجتمع المدني والحركات المناهضة للعملة الرأسمالية دون تحقيق غايتها.

إن التغيير الاقتصادي والسياسات الموجهة في مختلف دول العالم بما فيها الدول النامية نحو تبني نظام العملة، بدعوى حياة أفضل واقتصاد أحسن لم يحقق سوى المعضلات الاجتماعية، وإذا كان رجال الأعمال والاقتصاد يدعمون التجارة الحرة والتنمية ويستخدمون المقاييس الاقتصادية مثل إجمالي الناتج الوطني، فإن على الواقع لا تتحقق هذه المقاييس لأنها لا تنفع التنمية الشاملة، ولا النمو الحقيقي لنمط اقتصادي لدول الجنوب وإنما هي لصالح المؤسسات المتعددة الجنسيات، " لقد التزمت دول شرق آسيا بالإصلاح الاقتصادي، لكن ماذا حدث ؟ 30 مليون أندونيسي يعيشون اليأس ... وفي روسيا أصبح 40% من المجتمع يعيشون حالة الفقر⁽²⁴⁾ فهذا ما آلت

- التجربة البولندية: تمثلت التجربة البولندية في كثير من الفوضى والإضرابات والاحتجاجات الاجتماعية، فكان التوجه نحو الخصخصة والاستثمار الأجنبي لعلاج الأزمة، شأنها شأن باقي الدول التي عرفت النهج الشيوعي سابقا، فكانت النتائج التي خلفتها مشروعات القطاع الخاص تقليص للعمالة غير المؤهلة، فارتفعت معدلات البطالة حيث وصلت إلى 30% في أوائل التسعينات من القرن الماضي، كما انخفضت أجور العمال وارتفعت الأسعار وكانت السلبيات في تدني مستوى المعيشة للطبقات الكادحة خاصة الطبقة العمالية.⁽²²⁾

وتعد نقابة "التضامن" التي تأسست سنة 1986 كنقابة مستقلة عن الحزب الشيوعي النقابة التي تعمل على ترسيخ الإصلاح الاقتصادي حيث حققت سنة 1989 مقاعد في مجلس النواب وساهمت في المشروع الاقتصادي لما بعد الشيوعية، بالتركيز على التفاوض مع أرباب العمل ومع الحكومة حول مسائل التعاقد والأجور... ولكن مشكلة القطيعة بين هذه النقابة والطبقة العمالية أضحت جليا بعد اهتمام أعضاء النقابة بالسلطة والمناصب العليا في الحكم البرلماني، وبالرغم من أن الاقتصاد البولندي في هذه المرحلة قد عرف رواجاً ونمواً ملموساً بمعدل 20% سنة 1999، إلا أن وضعية العمال كانت مزرية من حيث انخفاض قدرتها الشرائية ومشاكل عدة في العمل، فكان اللجوء إلى الإضرابات العمالية تعبيرا عن أزمة العمال مع القيادة النقابية لنقابة "التضامن" التي لم تخدم مصالحها، وأصبحت لا تمثل إلا الطرف الحكومي فهي بعيدة عن القاعدة خاصة بعد تضائل عدد منتسبيها من 90% إلى 40% وهذا يمثل أزمة في العمل النقابي لهذا البلد.

للقرارات والاتفاقيات العمالية الجماعية والاهتمام أكثر بمسألة النضال ضد البطالة وسوق الشغل، فحسب جريدة المناضل⁽²⁶⁾ التي تخص الطبقة العاملة في المغرب الأقصى، حددت ثلاثة مستويات متعلقة بالجانب التنظيمي وكذا الجانب المطلي الخاص بالنضال العمالي وهي:

- 1- كيف يمكن تنظيم المطرودين داخل النقابات؟ حيث لا يوجد هيكل تنظيمي داخل النقابات لتنظيم العمال المطرودين وبالتالي ضرورة دمج مطالب بخصوص البطالة والتسريحات والنضال ضدتهما.
- 2- المطالبة بتسييم العمال المؤقتين والمتدربين.
- 3- المطالبة بالتعويض عن البطالة وذلك بإحداث ضريبة على رأس المال والمقاولين ويجب أن تكون هذه التعويضات بقيمة الحد الأدنى للأجر المتقاضى من طرف العمال لتحقيق حاجياتهم الاجتماعية، وهذا التعويض نقطة انطلاق لتجسيد وحدة العمال، وتتجسد الحقوق النقابية في تطبيقها للنضال النقابي وذلك في مجموع الدول السابقة، كإنجلترا، وفرنسا، وبلندا البرازيل والمغرب، وأنها جمعت نقاط مشتركة لمطالبتها:
- ضرورة إقرار الحقوق النقابية وتجسيد الحق في التنظيم النقابي.
- تحسين ظروف العمل والشروط التفاوضية.
- ضرورة إشراك النقابات في مختلف القرارات والمشاريع الحكومية.
- حماية وتوسيع الحريات النقابية.
- مراجعة منظومة الأجور والعلاوات..

وهنا يؤكد النقابيون أيضا في تقاريرهم على ضرورة الاستفادة من خبرات التنظيمات النقابية الدولية⁽²⁷⁾ التي لا تختلف فيما بينها في ظروفها، بحكم أنها تتجه إلى نظام عالمي واحد، يطبق فيه قواعد

إليه العولمة وهذه هي وضعية الشعوب، العالم أمام تباطؤ في الحركة النقابية وفشلها في التغيير.

وعن التجارب النقابية التي شهدتها الحقل النقابي في العالم الرأسمالي أيضا، فإن آثار العولمة على قوة الفعل النقابي في المؤسسات الصناعية منها التجربة المكسيكية⁽²⁵⁾ فحول مضمون هذه التجربة بأن فعاليات العولمة وأثرها على الحق النقابي ونوع العلاقات المهنية بعد الدخول في نظام العولمة، قد أضعف من قوة العمل النقابي، وأدى إلى الاختلال بين الفعل النقابي ونوع المطالب العمالية، وكان ذلك من خلال بحث ميداني لأنواع النقابات ونشاطها في المؤسسات الصناعية التي منها نقابات محلية (G.T.M) ونقابات مستقلة (FAT) وملخص هذا البحث يتجلى في أن دور النقابات أصبح موجه لتطوير أشكال التفاوض والتوافق مع الإدارة للحفاظ على وظائف العمال.

وتوضح الدراسة مسألة هامة تتعلق بأن السبع مصانع التي أجريت عليها هذه الدراسة هي من أهم المؤسسات المعترف لها بفاعلية التسيير والإنتاج، وأن الملكية تعود إلى شركات متعددة الجنسيات، وتعتمد في سيرورة العمل على التركيب وإنتاج قطع الغيار والمحركات، وتضم في مجموعتها 4500 عاملا، نصف هذا العدد هو منخرط في نقابات متعددة منها المستقلة ومنها التابعة للمؤسسات المحلية... والملاحظ في هذا البحث أن كل الممارسات النقابية هي معبر عنها بغير الشرعية، وأن صاحب العمل لا يعترف بها.

2- واقع العمل النقابي في الدول النامية:

ان الدول النامية وواقع العمل النقابي بمؤسساتها الاقتصادية خاصة، يكون بالتطلع الى أن ما تعيشه الطبقة العاملة في المغرب الأقصى كمثيلا من الدول النامية، حيث الحجم المتنامي

وتلاحم بين النقابات المختلفة لمواجهة السلبيات الناجمة عن التحولات الاقتصادية الراهنة.

وفي مؤلف حول " العولمة البريئة والعولمة المتآمرة " للباحثة " ماريا نقریبونتي ديليفاريس "(30) حيث ترى وجهة نظر أخرى بأن العولمة لها وجهان، وجه بريء يتمثل في التجارة العالمية الحرة، والوجه المتآمر وهو مصدر للتباين والظلم في العالم، فلقد أجبرت الدول النامية لفتح حدودها للتجارة العالمية دون أن تكون مستعدة وأصبح البقاء للأقوى، وترى هذه الباحثة أن نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية، تمثل مجموعة من التطورات المتوازية التي ترجعنا إلى ظروف العصور الوسطى وتستعرض في بحثها مجموعة من المعطيات الإحصائية منها أن 100 مليون طفل يعملون في ظروف سيئة منهم من يباع فهي بمثابة أسواق جديدة للعبودية.(31) وبذلك فإن الحركة النقابية هي المسؤولة عن وضع الطبقة العاملة وهي التي عليها أن تحمي حقوق العمال بتنظيم الصفوف، وبتحديث آلياتها النضالية وليس إلقاء اللوم على العولمة، " فهناك من لا يرى القطب الإنساني من العولمة ويصب غضبه على العولمة وعلى التكنولوجيا كما فعلت الطبقة العاملة في فجر الثورة الصناعية حين لجأ العمال إلى تحطيم الآلات لضعف وعيهم وعدم إدراكهم بأن الآلات أنها تخدم مصالحهم في المدى البعيد لأنها تخفف من أعباء عملهم... إن سبب تعميق استغلالهم ورمي بعضهم في أحضان البطالة أنها هي العلاقات الرأسمالية التي يجب توجيه النضال ضدها... "(32) فإن البطالة وانتشارها من المسائل التي يطرحها الحق النقابي، كحق من حقوق الانسان (العمل) والتي تضاعفت نتيجة لهذه الشركات الاحتكارية التي تزداد انتشارا في العديد من دول العالم الثالث خاصة لفرض سيطرتها، " فتقرير

اقتصاد السوق والمنافسة التجارية بالرغم من اختلاف اللغات والثقافات والنظم الاجتماعية. كما أن أغلب التقارير⁽²⁸⁾ التي خصت تقييم الإصلاح الاقتصادي للدول النامية تؤكد على أن برنامج الإصلاح الاقتصادي قد أدى إلى تصاعد كبير في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، لكن مع رفع تكاليف المعيشة لجميع المواطنين، وأدى ذلك إلى انحسار فرص العمل (خاصة الشباب ذوي الشهادات) وإلى تفشي البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية في جميع القطاعات وتدهور نوعية الخدمة الصحية والتعليمية والاجتماعية بشكل عام -هذا حسب التقارير السابقة- عن برنامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، ومن الإحصائيات أرقام ونسب عن دولة مصر تدل على ارتفاع العجز في الميزان التجاري (9.2 مليار دولار 1996/95 بعدما كان 7.6 مليار دولار عام 1985) وتصاعد حجم الدين إلى أن وصل 104 مليار ... بعدما كان 59 ...)

فكانت المعارضة والمناهضة ضد العولمة من المواضيع التي أثارت اهتمام العديد من الباحثين فوجد أطروحة " أجيتون كريستوف "(29) التي قدمها في كتابه " العالم لنا " تتناول عدة إشكاليات منها: إشكالية العلاقة في العمل بين المستوى المحلي والعمل على المستوى العالمي كذلك العلاقة بين البحث عن الهوية في كافة أشكالها متضمنة مطالب النقابات وبين ضرورة التحالفات الواسعة على مستوى القطاعات الاجتماعية من أجل مطالب أكثر عمومية وصاغ فكرة هامة كانت حول إمكانية تحول هذه الحركات إلى محرك نحو عولمة بديلة من خلال وجود رؤية مشتركة للعالم ومن خلال توسيع الاتصالات بين الحركات النقابية حتى تتحقق الديمقراطية النقابية

الوطنية، لتصبح البطالة أمراً مفروضاً على المجتمع..وتؤثر العولمة بصورة مباشرة في الطبقات الفقيرة في الدول العربية وعلى اليد العاملة داخل الدولة، مما تزيد من البطالة فيها.⁽³⁵⁾

رابعاً) التحديات الكبرى للنقابة ... في ظل العولمة:

إن هذه الظروف الصعبة، أدت إلى استبدال النقابات لإستراتيجيتها المطلوبة من إدراجها في مسائل تخص المشاركة في اتخاذ القرارات الضرورية للعمل ومستويات هذه المشاركة من مستوى الاستماع إلى مستوى المناقشة فمستوى التصويت⁽³⁶⁾ هذا بالرغم من وجود صراع صناعي(اضرابات) بين العمال وأرباب العمل وحتى مع الإدارة في مسائل قوامها تحسين ظروف عيش العمال والمحافظة على فرص العمل للعمال، دون جدوى "وقد أدى هذا التغير لا فقط إلى تآكل النقابات العمالية وإنما أيضاً إلى إفراز بيروقراطية نقابية عاجزة عن تعديل القوى لصالح العمال.⁽³⁷⁾ حيث يتمثل سبب هذا العجز في كون اهتمامات العمال تنحصر في زيادة الأجور والاشترك في الأرباح، في حين اهتمامات أصحاب العمل في جني الأرباح وهنا يحدث التصادم بين الفريقان، فيأخذ العمل النقابي أشكالاً عديدة منها الإضراب والاحتجاج، وتكون مواقف أصحاب العمل (من أرباب عمل ومسيرين) التهديد والفصل وأحياناً إغلاق المصنع لإجبار العمال على تغيير مطالبهم، أو العمل على القضاء على النقابة ويحل هذا الجهاز ويتم فصل الممثلين أو معاقبتهم أو استخدام العنف ضدهم في الكثير من الأحوال في الدول الصناعية منها وخاصة الدول النامية.

وفي مفارقة أخرى تعتمد النقابة على المسيرة والتأقلم والتهدئة للوضع الذي تمر به المؤسسات الإنتاجية الصناعية، منها في خضم مصطلحات

الاستثمار لعام 1992 جاء بأن شركة ABB التي تكونت عام 1987 من اندماج سويدية "ASEA" بأخرى سويسرية ضخمة "Broun Boveri" والتي استثمرت 3.6 مليار دولار شملت اندماج 60 شركة أخرى وتسيطر حالياً على 1300 شركة منها 130 في بلدان العالم الثالث و41 في بلدان شرقي أوروبا.⁽³³⁾

فإن هذه الشركات هي المسؤولة عن استغلال العمال وعن تحديد الأسعار ووضع القواعد لتحقيق أكبر ربح، وتطوير قوى الإنتاج والمنافسة وغيرها... وللنقابات دور في الحد من هذه السياسات الممارسة من قبل الشركات الاحتكارية، فكما قيل فعلاً أن العولمة " تقوم على اقتصاديات المنفعة وإحلال العلاقات الاقتصادية الليبرالية في العالم."⁽³⁴⁾

إن استغلال اليد العاملة وتعويضها بأخرى، أينما توفرت الظروف يحول دون تحقيق وضمان المنصب وبالتالي إن هذه الظروف وغيرها... من التأثيرات المباشرة وغير مباشرة لظاهرة عولمة الاقتصاد التي تنعكس على الحق النقابي وعلى الطبقة العمالية وعلى آلياتها المطلوبة. كما أن التطور النقابي في المسائل التنظيمية هو محرك الاساسي لممارسة حقيقية للعمل النقابي الناجح في الواقع، أي باكتساب منهجية موحدة لمطالب عمالية في مختلف القطاعات الصناعية في الدول النامية لحمايتها كحقوق ولتحقيقها كأهداف.

ولا تقتصر آثار العولمة على النظام الدولي فحسب، وإنما تمس حياة الانسان وتؤثر فيها ، أينما كان بشكل مباشر وغير مباشر... ما دامت العلاقات الاجتماعية تقوم على أساس العامل الاقتصادي وهو العامل المهيمن في العلاقات الاجتماعية، وأن الدولة غير قادرة على فرض قيود على السلع والخدمات الاجتماعية، وإنما غير قادرة على تنمية صناعاتها

كما أن التوجه للعمل النقابي في ظل اقتصاد السوق و نظام العولمة، قد جعل الباحثين والنقائين يقترحون بعض الحلول لتقوية النضال النقابي أمام تنامي سلطة أرباب العمل، فهذا الكاتب Don Gallin⁽⁴⁰⁾ في كتابه يرى بأن على النقابة أن:

- تقوم باستعمال إستراتيجية متكيفة مع الظروف الآتية وتحسين هذه الإستراتيجية بنظرية الموقف في تسوية الخلافات.
- اتباع سياسة التحالف للدفاع عن حقوق الأفراد.
- توظيف العنصر النسوي في العمل النقابي (منها نسبة اليد العاملة النسوية في أوروبا سنة 1993 يتجاوز 42%).
- ترقية سلوك وثقافة أعضاء المنظمات النقابية بالتخلي عن الطرق الكلاسيكية في المجال التفاوضي.
- تكوين مطالب منطقية (مسألة الأجور، الاستقرار الوظيفي، ساعات العمل...)
- اكتساب التجربة من مختلف القطاعات المحلية والعالمية.

إن الحق في الممارسة النقابية وفي التوعية العمالية حق من الحقوق الأساسية، حتى تكون نسبة الانخراط في المنظمة النقابية كبيرة وتزداد القوة التفاوضية للنقابات. ومن جانب آخر عرفت المسيرة النقابية في العالم أسلوبا مغايرا من الممارسة النقابية ومنعظفا جديدا، يتمثل في بعث نقابات اندماجية واتحادات عمالية عالمية، تجتمع وتعقد مؤتمراتها الدولية لمناقشة معايير العمل وحقوق العمال، ومواجهة قرارات منظمة التجارة العالمية ومن اللقاءات الهامة للقاء، الذي تحت شعار⁽⁴¹⁾ لنجعل مسيرة العولمة تسير في مصالح التنمية وشعوب العالم والهادف إلى إرساء نظام التجارة الدولية قائما على

جديدة للمهمة النقابية من كالنقابة "المقاولة" إلى "المواطنة" من جهة ضعف ثقافة العمل وأيضا غياب وفراغ في القانون الأساسي الخاص بالعمال من جهة ثانية، وإن "التغير الاجتماعي الذي يحدث في المجتمعات الصناعية المعاصرة ينعكس على طبيعة النضال العمالي كطبقة، ويعد هذا التغير صفة أساسية من صفات المجتمع ولا يمكن أن يخضع لإرادة معينة بل أنه نتيجة لتيارات اجتماعية وعوامل ثقافية واقتصادية وسياسية، يتداخل بعضها في بعض ويؤثر بعضها في بعض..."⁽³⁸⁾

فالحركات العمالية اليوم هدفها مواجهة قوى السوق وتسعى إلى تحقيق نقابية عالمية على أنقاض الليبرالية العالمية، والدور النقابي الحديث يتجلى في ممارسات للحق النقابي المناهض للعولمة واشكالها، خاصة على مستوى دول أمريكا اللاتينية وفي آسيا، هذه النقابات التي تأخذ على عاتقها تحديات متعددة منها: ضعف البنى الاقتصادية، الفقر، البطالة، غياب الخدمات الصحية والاجتماعية، ضعف مستوى الأجور وغياب الشروط المواتية للعمل... الخ.

وهنا نسجل بأن " الحججة التاريخية للنقابات تستند في نضالها من أجل الاعتراف بها اعترافا قانونيا كطرف في المفاوضات على الأجور والمسائل العمالية المختلفة، تستدل إلى القول بأن صاحب العمل ليس عبارة عن فرد قانوني كالعامل أي الفرد، ذلك أن صاحب العمل يحشد خلفه الإمكانيات الفنية والمادية ... على خلاف العامل الذي يفتقر إلى هذا الدعم ويملك قوة جهده وقد اضطرت المؤسسات الصناعية الرأسمالية إلى التسليم بهذه الحججة، فأصبحت النقابات تمثل طرفا في التعاقد معترفًا به قانونيا."⁽³⁹⁾

(3) Rapport annuel des violations des droit syndicaux (2002), confédération international des syndicaux libre, Bruxelles. www.itrus-csi.org

(4) ابراهيم عبد الهادي الميليجي ومحمد محمود المهدي: العولمة وأثرها على التخطيط الاجتماعي، المكتب الجامعي مصر 1999، ص 122.

(5) آلان غريش: أطلس العولمة، ترجمة سمير عطية، مطبعة دار الكتب، لبنان 2003، صص 74-75.

(6) آلان غريش، مرجع سبق ذكره، ص 75.

(7) ابراهيم استنبولي: الحوار المتمدن، العدد 849 (30/5/04) في: instanb57@mail.sy عنوان المقال: العولمة

نهاية أسطورة.

(8) علي عبد الرزاق جلي: المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2005، ص 162

(9) حامد عمار: مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر 2000، ص 44.

(10) ضياء مجيد الموسوي: سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص 152.

(11) المرجع السابق، ص 155.

(12) موفق النقيب: العولمة والأمركة، دار الرائي، دمشق، الطبعة 1، 2004، ص 61.

(13) بيتر ألكسندر: العولمة ومقاومتها، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الرباط، العدد 9، المغرب، نوفمبر 2007، صص 17/15.

(14) محمد الزناتي: العولمة رأس مال جامع وديمقراطية منتكسة، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، صص 8-9.

قوانين عادلة، ويحترم فيه معايير العمل طبقا لما ورد في ميثاق منظمة العمل الدولية.

الخلاصة:

إن العولمة هي لحظة من لحظات التاريخ الحضاري العالمي، وهذه اللحظة هي متداخلة أشد تداخلا في المعاني والمفاهيم وأنها تملك آليات متعددة اقتصادية وسياسية وأخرى ثقافية، وهي توظف مفاهيم متعددة لها أشكال واسعة ومعقدة لا يمكن حصر مجالها في إطار ضيق أو أحادي، إلا أن ضرورة التمييز فيما بينها، فالموضوع المتعلق بالطبقة العاملة وواقعها ومطالبها وحقوقها، يجعلنا نركز على الجانب الاقتصادي للعولمة خاصة، فالنظام الاقتصادي الليبرالي الجديد يستغل قوى وثروات الشعوب النامية لصالح ثراء وهيمنة أقلية من الدول، ولزيادة العوائد والأرباح لصالح الشركات الضخمة مقابل إدارة واستغلال العمال لأهدافها، وحينها يجب على النقابات أن تقف أمام خيار التحدي لهذه الوضعية وحماية الطبقة العاملة، ووضع إستراتيجية عمل جديدة بتفعيل نشاطها كمنظمة عمالية، من خلال تواصلها فيما بينها كنقابات واكتساب التجارب، وإعطائها حق التمثيل العمالي، واستقلاليتها وحريةها في ممارسة الحق النقابي.

قائمة المراجع:

(1) حزب العمل الوطني الديمقراطي (تونس) نشرية

نظرية داخلية، العدد 2 ماي/جوان 2007، على

Ayassar@hezbollah.org الموقع الإلكتروني:

(2) Rapport sur le travail dans le monde , organisation internationale du travail, Grève site: internet www.ilo.org

L'industrie automobile au Mexique .
livre: Relations industrielles, 2003, vol 58
n°01.

, <http://id.erudit.org/dérudit>

(26) عن جريدة المناضلة بتاريخ الأحد 1 مايو
2005، العدد 7، الموقع الإلكتروني:

webmaster@almounadil-a.info

(27) يحيى أبو زكريا: الحركة النقابية، التعددية
النقابية، الثقافة النقابية، ثلاثي موحد لبناء
الديمقراطية، مقال في الموقع الإلكتروني :

bilahoudoud.net/shouth

(28) جودة عبد الخالق: سياسات التثبيت والتكيف
الهيكلية في مصر، إصلاح اقتصادي أم مرض؟ تقرير
مقدم للمؤتمر العلمي للبحوث الاقتصادية، القاهرة
1997، ص 10.

(29) ارجع: أجيتون كريستوف: العالم لنا، ترجمة
طارق كامل، مكتبة النشر والتوزيع، دمشق 2005.

(30) Maria Negreponi-délivarris,
Mondialisation innocente et mondialisation
conspiratrice, ANDRU, Alger n°4, 2008, p 235.

(31) ibid., p.244.

(32) سعاد خيرى: العولمة وحدة صراع
النقيضين(عولمة الرأس مال والعولمة الإنسانية)،
دار الكنوز الأدبية، بيروت، 2000، ص 17.

(33) المرجع السابق، ص 42.

(34) جاسم محمد زكريا: مفهوم العالمية في التنظيم
الدولي المعاصر، منشورات الحلبي، دمشق 2006، ص
402.

(35) سهيل حسين الفتلاوي : العولمة وأثارها في
الوطن العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،
الأردن، ط2، 2011، ص.291.

(15) كاوجة محمد الصغير: أداء المنظمات النقابية في
ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
مجلة جسور ، على الموقع الإلكتروني:

www.jusur.net

(16) هانس بيتر مارتين وهارك، فخ العولمة، مرجع
سبق ذكره ، ص 360.

(17) المرجع السابق ، ص 215.

(18) مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل
للنشر، الأردن، 2007، ص 148.

(19) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، مرجع سبق
ذكره صص 197-198.

(20) اللورد دينيغ: نقابات العمال بين العمال
والسياسة، ترجمة هنري رياض ، دار الجليل، بيروت،
لبنان 1987، ص 71/78.

(21) هانس بيترمان، مرجع سبق ذكره، صص 323-
329.

(22) انظر كاوجه محمد الصغير: ، مرجع سابق مأخوذ
عن صدف محمد محمود: دور النقابات العمالية في ظل
التحول الاقتصادي خلال فترة التسعينات.الموقع
الإلكتروني: www.peps.eu.eg/esdc

(23) محمد العودي: فقراء زمن العولمة، دار التوحيد
للنشر والتوزيع ووسائل الاتصال، الرباط، ط1،
2008، صص 51-52.

(24) محمد عبد القادر حاتم: العولمة ما لها...وما
عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2005،
ص 74.

(25) CHRISTIAN Levesque, Article: **la
mondialisation et le pouvoir des syndicaux
locaux de**

(36) طارق كمال: علم النفس المهني والصناعي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2007، صص 202-203.

(37) منظمة العمال العربية: المنتدى العربي للشغل، ورقة عمل حول انعكاسات الأزمة العالمية على البطالة والتشغيل في البلدان العربية، تقرير حسين الديماسي، الموقع alolabor.org/final.

(38) محمد بدوي السيد: مبادئ علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1998، ص 277

(39) محمد محمود الجوهري، علم الاجتماع الصناعي والتنظيم، دار الميسرة، عمان، ط. 2009، 1، صص 157-158.

40) Don Gallin -Président du Global Institute (Article forum) :**Entre conséquence et resistance** domaine public: www.domaine-public.ch/articles.21-sep-2001

(41) كان عقد اللقاء الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة بحضور نقابة الاتحاد العمالي العالمي اللقاء مثل 40 نقابة عن نحو 150 مليون عامل، جريدة الشرق الأوسط، العدد 8382، بتاريخ 9 نوفمبر 2001.